

أولاً: فتح الحساب:

نوافق نحن الموقعين أدناه (المشار إليهم بصاحب الحساب/ أصحاب الحساب) على سريان العرف المصرفي السائد وكافة قواعد ونظم البنك الداخلية والشروط والأحكام العامة المبينة أدناه وكل ما افترته القوانين العامة والخاصة في شأن المعاملات المصرفية ونقر صراحة بالتزامنا بجميع ما جاء بها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

الشروط والأحكام العامة:

تخضع كافة العمليات التي يقوم بها البنك للشروط التالية: -

١- التحويلات والتحصيلات:

القيود الدائنة للتحويلات والتحصيلات الواردة مباشرة من أي فرع من الفروع أو مراسلي البنك أو أي بنك آخر أو من أي جهة أخرى تعتبر رصيذا مؤقفاً حتى تمام وصول مبالغ التحويلات فعلياً أو التأكد من صحة القيود ويحق للبنك إلغاء تلك القيود في أي وقت يشاء.

٢- الاعفاء من المسؤولية:

أ. نقر بأننا نغضى البنك ومراسليه ووكلائه من المسؤولية عن عدم صرف أو إضافة قيم الشيكات والكمبيالات أو أوامر التحويل أو أي أوراق أو أوامر دفع من جانب البنك المراسل أو البنك المسحوب عليه واحتجازها لديهم دون ردها الى البنك سواء لضياعها أو لتزويرها أو لعدم وجود رصييد يسمح بصرفها أو لأي سبب آخر، ولا يكون البنك مسؤولاً عن إعادة أصولها، ونوافق على استلامنا صور طبق الأصل من تلك الشيكات أو الكمبيالات أو أوامر الدفع.

ب. كما نقر بإعفاء البنك ومراسليه ووكلائه عن المسؤولية عن عدم تقديم أو التأخير في عمل بروتستو عدم القبول أو عدم الدفع في المواعيد القانونية للأوراق التجارية التي تم ايداعها طرفه للتحويل أو للضمان كذلك نغضى البنك ومراسلي البنك ووكلائه من أي مسؤولية قد تنتج عن اتخاذ الاجراءات القانونية لإجبار المدين على السداد، ونغضى البنك من اتخاذ إجراءات قانونية للمطالبة بهذه الأوراق.

ج. لا يعتبر البنك مسؤولاً عن أية خسائر تحدث عن طريق المراسلات بالبريد من تأخير أو ضياع أو عدم وصول اية مستندات بما في ذلك الأوراق التجارية (الشيكات أو الكمبيالات) أو الأوراق أو أوامر الدفع أو الاشعارات أو طلبات التحويل أو وقف الصرف أو كشوف الحساب ويحق للبنك خصم أو استرداد أية مبالغ تم اضافتها الى الحساب ولم يحصلها فعلياً نتيجة للمراسلات البريدية.

د. إذا حدث أن تعرض الحساب أو أية مبالغ مودعه به للأثار الناجمة عن أو كان عليه ان يتحمل أي خسائر تفرضها عليه قوانين أو تشريعات حالية أو مستقبلية أو أي ضرائب أو رسوم أو حظر أو تأجيل للدفع أو للقيود التي تفرضها على التحويلات أو أي سبب آخر يخرج عن سلطة البنك فإن صاحب أو (أصحاب) الحساب يعفون البنك من المسؤولية الكاملة من اي نوع عن اية خسائر أو اضرار تحدث نتيجة لذلك كما يوافق أيضاً على ان يعاد اضافة أي من أو كل المبالغ القائمة لصالح صاحب (اصحاب) الحساب وذلك بالمعاملات القابلة للتحويل في أي وقت السحب أو السداد.

٣- قواعد وقف الصرف:

في حالة طلبنا إيقاف صرف أي من الشيكات المسحوبة على أي من حساباتنا الجارية، فأنتنا نخلي مسؤولية البنك تماماً ونعوض البنك عن أي خسائر تنجم عن تنفيذ تعليماتنا بإيقاف الصرف مع علمنا بقيام البنك بتجميد مقابل وفاء الشيك المطلوب إيقاف صرفه، كما نخلي مسؤولية البنك عن قبوله أو صرفه للشيك المطلوب إيقاف صرفه قبل قيامه باستلام تعليمات إيقاف الصرف بوقت مناسب يسمح للبنك بتنفيذ تعليماتنا.

٤- السحب من الحساب:

أ. السحب من الحساب يتم بموجب شيكات البنك التي يعدها ويسلمها (لصاحب/ لأصحاب) الحساب حيث (يكون/ يكونون) مسئول/ مسئولين منفرد/ منفردين عن كافة ما يحدث بسبب فقد أو سرقة أو إساءة استعمال هذه الشيكات المسلمة من البنك إليه/ إليهم أو نتيجة سحب الشيكات لأمر حاملة بواسطة أصحاب الحساب ويجوز ان يتم السحب من (صاحب/ أصحاب) الحساب شخصياً أو من (وكيلة/ ووكلائه) بموجب السحب المباشر من أي فرع من الفروع أو من أي نائب قانونياً اخر.

ب. السحب من حساب التوفير يتم من (صاحب/ أصحاب) الحساب شخصياً أو من (وكيلة/ ووكلائهم) بموجب ايصالات السحب.

٥- الحساب الراكد وكيفية تنشيطه ومواقبت غلقه:

أ. يقر (صاحب/ أصحاب) بأن أي حساب لا يتم اجراء أي من المعاملات التالية عليه (سحب أو ايداع أو تحويل أو استعلام الكتروني أو استعلام موثق أو تعاملات تم اجرائها بموجب بطاقات الخصم البلاستيكية) لمدة عام كامل بالنسبة للحسابات الجارية و حسابات الهاتف المحمول و عامان لحسابات التوفير يعد حساباً راکداً و يتعين لإعادة التعامل عليه تقديم طلب كتابي لإعادة تنشيط الحساب و المصادقة علي ارصده القائمة في توقيت التنشيط. علماً بان الحساب الراكد لا يسمح بالايدياع أو الخصم مع استمرار صرف اية شيكات مسحوبة علي الحساب الراكد و تنفيذ اي تعليمات مستديمة و لا يعد ذلك إعادة تنشيط الحساب

ب. كما يقر (صاحب/ أصحاب) الحساب بجواز تنشيط الحساب (في حالة وجود حسابات نشطة (باسمه/ باسمهم) واخري راکدة بذات البنك) وذلك باستخدام احد وسائل الاتصال البنكية (مركز الاتصال أو الانترنت البنكي أو ماكينات الصراف الآلية أو زيارة احد الفروع).

ج. للبنك الحق في اغلاق الحساب في حالة مرور عام متصل علي انخفاض رصيده الي (صفر) مع عدم قيام العميل بإعادة تنشيطه.

٦- كشف الحساب:

- أ. يوافق البنك على أن يوافق (صاحب/ أصحاب) الحساب بكشوف الحساب بالدورية التي أوردتها القوانين المنظمة (قانون التجارة، قانون البنك المركزي) مالم يشترط صاحب الحساب أو يرغب في غير ذلك.
- ب. يقر (صاحب/ أصحاب) الحساب ان الاشعارات وكشوف الحساب المرسله من البنك تعتبر صحيحة ومصدقا عليها ومعترفا بصحتها ومطابقة لما هو ثابت بدفاتر البنك وسجلاته إذا لم يعترض عليها (صاحب/ أصحاب) الحساب بإخطار مكتوب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ارسال الاشعارات او الكشوف ويعتبر عدم طلب العميل كتابيا لهذه الكشوف دليل على تمام استلامها بمعرفته، كما يعد عدم الاعتراض اقراراً صريحاً او ضمناً لصحة ارصدة الفترة السابقة.
- ج. ونقر بصحة ونفاذ المراسلات الخاصة بالإشعارات وكشوف الحساب المرسله من البنك واي مراسلات أخرى تتعلق بالحساب المفتوح طرفكم بالبريد على العناوين الأخيرة العروفة (صاحب/ أصحاب) الحساب المبلغ بها البنك.

٧- الخصم على الحساب وتشغيله:

- أ. للبنك الحق في ان يخصم على أيأ من الحسابات قيمة الدمغة والعمولات وأيأ مصاريف أخرى مستحقة على الحسابات كما انه يحق له أيضا مطالبة (صاحب/ أصحاب) الحساب بسداد هذه المصروفات نقداً.
- ب. لا يتحمل البنك اية مسؤولية عن النقص الحاصل في رصيد الحساب الناتج عن توقيع حجز او الضرائب او المطالبات الرسمية، كما لا يسأل البنك عن التحفظات او القيود على السحب او على تحويل العملة التي قد تضعها السلطات العامة
- ج. للبنك وفقاً لإرادته المنفردة الموافقة او عدم الموافقة على دفع الشيكات المسحوبة عليه من (صاحب/ أصحاب) الحساب بعملات تخالف العملة المفتوح بها الحساب في حالة طلبهم ذلك، على ان يتم خصم على الحساب بالمبلغ المعادل على أساس سعر الصرف لدى البنك يوم الدفع ويتحمل (صاحب/ أصحاب) الحساب كامل المسؤولية عن مخاطر التغيرات في سعر الصرف بين تاريخ سحب الشيك وتاريخ دفعه.

٨- وحدة الحساب والمقاصة:

- أ. جميع حساباتنا في فروع البنك تكون حساباً واحداً لا يتجزأ بما في ذلك الحسابات المفتوحة بأية عملة أجنبية.
- ب. كما يعتبر رصيد كل حساب تأميناً وسداداً لأي حساب آخر وكذلك قيمة أي مستندات تجارية خصمت من قبل البنك أو أودعت كتأمين أو كفالة أو أودعت للتحصيل بحيث يمكن أن يعتبر البنك جميع الحسابات المقيدة باسمنا في دفاتر البنك بأنها تشكل حساباً واحداً.
- ج. نوافق بموجب هذا على تفويض البنك دون إخطارنا مقدماً تفويضاً نهائياً بإجراء المقاصة بين أي مبلغ مستحق للبنك في أي صورة من الصور و بين أية مبالغ تكون لدينا أو في حساباتنا باسمنا ، و إذا كانت المبالغ والأموال المذكورة محددة بغير عملة هذا الحساب كان للبنك الحق في بيعها أو تحويلها إلى عملة الحساب بالأسعار المعلنة من البنك أو التحويل واستخدام المتحصل نتيجة البيع أو التحويل في سداد المبالغ المستحقة لكم و العوائد والملحقات.

٩- العائد والعمولات:

- أ. للبنك الحق في أن يعدل سعر العائد والعمولات المطبق على الحسابات الدائنة أو المدينة وذلك في أي وقت وفقاً للأسعار المعلنة من البنك. (بعد إخطار العميل)
- ب. جميع القيود المدينة التي تنشأ عن أية معاملة مصرفية يحق للبنك تقاضى عائد عليها وفقاً للسعر المعلن من البنك على التسهيلات الائتمانية بالجنه المصري أو العملات الأجنبية الأخرى ، و نوافق من الآن على أنه يحق للبنك تقاضى العائد على متجمد العوائد و أن يتجاوز العائد أصل مبلغ الدين.
- ج. يقطع الحساب في نهاية كل شهر و في نهاية السنة المالية للبنك و يسفر رصيد القطع بكشف الحساب عن ميزان مؤقت للمدفوعات يكشف عن مركز طرفيه. دائناً أو مديناً - ويُحسب العائد والعمولات على الرصيد الدائن أو المدين ويضاف على رصيد الحساب ويستأنف الحساب حركته في اليوم التالي لتاريخ القطع ويرحل رصيد إقفال اليوم الأخير من الشهر ليصبح هو رصيد الفتح لليوم الأول من الشهر التالي محملاً بالعائد والعمولات.
- د. في حالة وقف الحساب مؤقتاً لمدة محددة لبيان مركز كل من الطرفين دائناً أو مديناً يكون لكل طرف التصرف في الرصيد الدائن الذي يظهر عند التوقف المؤقت و يتم سريان و إضافة العوائد الدائنة أو المدينة و العمولات على الحساب بمجرد انتهاء فترة الوقف.
- هـ. في حالة غلق الحساب لأي سبب من الأسباب و تحوله إلى حساب جارى مدين تسرى على أرصدة هذا الحساب نسبة العائد المدين المطبق من البنك في حينه على التسهيلات الائتمانية بالجنه المصري أو العملات الأجنبية الأخرى.
- و. نوافق على أنه يحق للبنك وفقاً لمطلق إرادته المنفردة أن يحول جميع القيود المدينة بالعملات الحرة الغير مغطاة نقداً بذات عملة المديونية إلى الجنيه المصري بالسعر المعلن من البنك في تاريخ التحويل بالإضافة إلى حق البنك في تقاضى العمولات و المصروفات الإدارية التي يقررها البنك في هذا الخصوص و يتم تطبيق سعر العائد المدين على التسهيلات الائتمانية المعلن من البنك في حينه على الجنيه المصري أو العملات الأجنبية الأخرى.
- ز. يتم الإعلان عن العمولات والمصروفات بفروع البنك أو الموقع الإلكتروني للبنك وفي حالة تعديل أو تغيير تلك الأسعار يتم إخطار العميل بالطرق المحددة بالبند (١٠) الخاص بالمراسلات والإخطارات

١٠- غلق الحساب واستخدام حقوق البنك:

- للبنك الحق أن يتوقف دون اخطار عن قبول أيه مبالغ لاضافتها الى الحساب وله أن يغلق الحساب في أي وقت يراه بارادة البنك المنفردة دون ابداء اسباب لذلك وأن يلجأ من وقت لآخر الى تعديل أو تغيير الشروط التي سبق ذكرها بعد اخطار (صاحب / أصحاب) الحساب و المطالبه بالرصيد المدين و الفوائد بسعر العائد المدين على التسهيلات الائتمانية.

١١- المراسلات والإخطارات:

نوافق على أن يتم توجيه جميع المراسلات و الإخطارات وفقاً لبياناتنا المحتفظ بها طرفكم و أي تعديلات ترد عليها بالبريد السريع أو البريد الإلكتروني أو طريق الرسائل البنكية القصيرة (SMS).

١٢- سرية الحسابات:

أ. إعمالاً للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بالبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد (الباب الثالث-الفصل التاسع- المنظمة لسرية الحسابات) يصرح أصحاب الحساب المقترضين بالاطلاع على حساباتها المدينة والحصول على أية معلومات و تبادلها مع أي من البنوك المتعاملة في مصر أو غيرها من الجهات الحكومية و غير الحكومية.

ب. أقر أنا العميل بصفتي ولي على القاصر / بصفتي ممثلاً عن الشركة / بأن البيانات السابقة صحيحة وكاملة / وانني المالك الاصيلي / المستفيد من هذا الحساب قبول إيداع أي مبالغ مجهولة المصدر أو مشبوهة سواء نقداً أو تحويلات أو شيكات أو بأي أشكال أخرى و كذلك أتعهد بإخطار البنك كتابياً بكل تعديل يطرأ على البيانات و الواردة بهذا النموذج فور حدوثه و كذلك تحديث بيانات هذا النموذج عند الطلب أو كل خمس سنوات على الأكثر هذا و أصرح لكم و مجموعة بنك الكويت الوطني باستخدام و تبادل بياناتي و معلومات حساباتي مع كافة وسائل الدفع والخدمات الإلكترونية والبنكية الأخرى وذلك بشكل مباشر وغير مباشر بما يلزم ويخدم تنفيذ معاملات البنكية والخدمات المصرفية المطلوبة من جانبي ولا يحق لي بأي حال من الأحوال بعد تصريحه هذا بالرجوع عليكم بإفشاء السرية.

ج. يحق للبنك تقديم البيانات والأوراق الخاصة بأصحاب الحساب عند اتخاذه للإجراءات القانونية.

د. يسرى هذا التصريح في حق الخلف العام و الخاص.

١٣- لا يعتبر عدم استخدام البنك لكافة/ بعض الحقوق المبينة بالشروط العامة بمثابة تنازل عنها، و يحق للبنك استخدامها في أي وقت يشاء.

١٤- إدارة نشاطات البنك المصرفية:

نصرح للبنك - في حالة القيام بكافة نشاطاته . لآلات الصراف الآلي أو كروت الائتمان أو أية أنشطة أخرى. أن يدير تلك الآلات أو الأنشطة عن طريق الجهات المتخصصة التي يتعاقد معها البنك دون أن يُعتبر ذلك إخلالاً بسرية الحسابات.

١٥- القانون الواجب التطبيق و الاختصاص القضائي:

أ. تم الاتفاق صراحة على تطبيق القانون المصري فيما يتعلق بتنفيذ شروط هذا العقد.

ب. كما تم الاتفاق صراحة و بصفة قطعية لا رجوع فيها على الاختصاص القضائي لمحكمة جمهورية مصر العربية لنظر أي إجراء قانوني أو قضائي أو حسم أي نزاع بيننا و بين البنك.

ثانياً: الشروط و الأحكام العامة للخدمات:

- من المتفق عليه سريان جميع الشروط و الأحكام العامه التي سيلى بيانها أدناه على كافة الخدمات و المنتجات المدرجة بهذا الكتاب كما تعتبر هذه الشروط العامة والشروط الخاصة بكل منتج جزء لا يتجزأ من عقد فتح الحساب و في حالة وجود اختلاف بين هذه الأحكام و الأحكام الواردة في استماره فتح الحساب يعتمد دائماً الشروط والأحكام الواردة بالاستمارة.
- يعتبر توقيع العميل على طلب الاشتراك في الخدمات الموضحة أدناه تعاقداً نهائياً ملزماً للطرفين (البنك و العميل) و من ثم يتعين على العميل قراءة و تفهم كافة الشروط و الأحكام الخاصة بكل خدمة قبل التوقيع على الطلب، مع العلم أنه يحق للعميل إلغاء طلبه لأي منتج / خدمة مصرفية لم يتم تفعيلها (فيما عدا المنتجات الادخارية) خلال يومين عمل من تاريخ إبرام العقد دون فرض أية مصروفات أو غرامات شريطة تقديم طلب.
- يحتفظ البنك بحقه في تغيير مفردات الخدمة أو إلغاء أو تعديل أي من الشروط و الأحكام التي تخص المنتجات التالي بيانها أدناه في أي وقت بعد إخطار العملاء بواسطة البريد العادي أو الإلكتروني على عناوينهم المسجلة طرف البنك أو عن طريق الرسائل البنكية القصيرة (SMS) و يعد استخدام الخدمات بعد إخطار العميل بمثابة موافقة من العميل على التعديل الذي تم إخطاره به ولا يجوز الاعتراض عليه أو المنازعة بشأنه.
- تخضع الخدمات التالي بيانها للمصروفات و العمولات التي يحددها البنك (بعد إخطار العميل) و يفوض العميل البنك بموجب توقيعه على الاشتراك بهذه الخدمات بخضم المصروفات المقررة، كما يحق للبنك في أي وقت لاحق (بعد إخطار) تعديل هذه المصروفات أو العمولات المستحقة على العميل لاستمرار الحصول على الخدمة.
- إذا أعتبر أي بند من بنود أو شروط و أحكام الخدمات المبينة أدناه باطلاً أو غير قابل للتطبيق بموجب أي قانون نافذ أو بموجب حكم صادر عن محكمة مختصة تكون باقي البنود الأخرى من الشروط و الأحكام سارية المفعول و نافذة بالكامل في مواجهتكم.
- تخضع جميع التعاقبات و طلبات الاشتراك في الخدمات التالي بيانها لقوانين جمهورية مصر العربية و كل نزاع قد ينشأ حول تفسير أو تنفيذ بنوده يكون من اختصاص المحاكم المصرية على اختلاف أنواعها و درجاتها.

١- البطاقات المدينة:

١. مدة البطاقة ٣٦ شهر تجدد تلقائياً ما لم يخطر حامل البطاقة الأساسية البنك كتابياً أو بخطاب مسجل يعلم الوصول بعدم التجديد قبل تاريخ الانتهاء ب ٤٥ يوم على الأقل.
٢. لا يحق للعميل إصدار البطاقة على حساب مشترك ما لم يكن طلب فتح الحساب ينص على ان أي من أطراف الحساب له الحق في التوقيع منفرداً على الحساب ، و في حالة إصدار البطاقة على الحساب المشترك سواء إلى أحد منهم أو كليهما فإن أي عملية تتم بواسطة هذه البطاقات سوف تقع تحت مسؤوليتهم جميعاً منفردين أو متضامنين.

٣. إذا لم يتقدم العميل إلى الفرع المصدر للبطاقة خلال شهرين من تاريخ سحب البطاقة ألياً لأى سبب يقوم البنك تلقائياً بإلغائها و تتوقف هذه الخدمة ما لم يتم إصدار بطاقة جديدة.
 ٤. للبنك الحق دون إخطار سابق في إلغاء البطاقة المصدرة إذا لم يتم العميل باستلامها خلال شهرين من تاريخ إصدارها ، و في هذه الحالة لا يجوز للعميل المطالبة باسترداد رسوم الإصدار ، كما يحق للبنك إيقاف التعامل أو إلغاء البطاقة في حالة استخدامها بصورة خاطئة.
 ٥. يوافق طالب إصدار البطاقة على خصم قيمة رسم الاشتراك و رسوم التجديد السنوية و أي رسوم ناشئة عن استخدام البطاقات من حسابه طرف البنك وفقاً للأسعار المحددة للخدمة في ذلك الوقت والمعلنة من البنك، ولا يحق لطالب الإصدار الاعتراض عليها أو على تعديلات تطرأ عليها ، و يسرى ذلك بالنسبة للبطاقات الأساسية أو البطاقة الإضافية، و من المتفق عليه أن حامل البطاقة الأساسية مسؤول مسؤولية كاملة عن كل ما يتم من عمليات بمعرفة حامل البطاقة الإضافية.
 ٦. يتعهد صاحب البطاقة بالمحافظة عليها من السرقة أو التالف أو الفقد، و في حالة فقد البطاقة أو سرقتها يلتزم حامل البطاقة فوراً بسرعة إبلاغ مركز الاتصال (call center) الخاص بمصرفنا ، على أن يعزز ذلك بطلب كتابي موقع بتوقيع العميل المعتمد بالبنك و يتعهد حامل البطاقة بكامل المسؤولية عن أي عمليات تتم بواسطة البطاقة المفقودة قبل تسليم الإخطار للبنك، وسوف تكون دفاتر البنك و سجلاته و أنظمتها الآلية حجة على العميل و على الكافة.
 ٧. العميل مسئول عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن الاستخدام الخاطئ والغير مصرح به للبطاقة أو الرقم السري (PIN).
 ٨. عند استخدام البطاقة خارج جمهورية مصر العربية يتم معادلة المبالغ المستخدمة وتقييمها بالجنيه المصري طبقاً للسعر المطبق في تاريخ استخدام البطاقة، و مع التزام حامل البطاقة بأي فروق أسعار قد تنشأ عن هذا التقييم.
 ٩. لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الأضرار التي قد تنشأ نتيجة خلل في جهاز ألى أو خلل في الآت تخزين المعلومات أو أي سبب آخر خارج عن سيطرة البنك.
 ١٠. تعتبر المعلومات الموجودة بهذا الطلب خاصة ببنك الكويت الوطني - مصر و يحق للبنك إعطاء هذه المعلومات إلى جهات خارجية طبقاً للأعراف المصرفية و الأحكام و القواعد التي يحكمها قانون البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي و النقد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.
- ٢- خدمة الإنترنت البنكية:
١. يحتفظ البنك بحقه في مراجعة طلب العميل للاشتراك بأي تطبيقات مرتبطة بخدمة وطني أون لاين للأجهزة الذكية (المحمول-اللوحية) و الموافقة عليه من عدمه، كما يحق له وفقاً لمطلق تقديره إيقاف أو تعليق الخدمة عن العميل أو إلغائها بشكل كامل .. وذلك في حالة استخدامه للخدمة بالمخالفة لأي من شروط و أحكام استخدامها أو بالمخالفة لأي من القوانين واللوائح السارية بجمهورية مصر العربية.
 ٢. أي تعارض بين هذه الشروط والأحكام والشروط العامة لفتح الحسابات التي تم توقيعها من قبل فإن الشروط والأحكام المبينة أدناه تكون هي السائدة والمعمول بها بشأن التعاملات المتعلقة بخدمة وطني أون لاين.
 ٣. يُعد البنك غير مسؤولاً عن أي رسائل احتيالية تصلكم لأسباب خادعة لمحاولة اختراق الخدمة، وعلى المستخدم توخي الحذر حيالها وسرعة إبلاغ مركز الاتصالات (Call Center) في حالة ورود مثل هذه الرسائل ، و أي أضرار تنشأ عن عدم الالتزام أو الإهمال أو التقصير في الإبلاغ أو فيما يتعلق أيضاً بحماية كلمة السر الخاصة به أو في البيانات الخاصة بالدخول على خدمة وطني أون لاين بشكل عام فتقع المسؤولية كاملة على العميل دون أي مسؤولية أو التزام على البنك.
 ٤. من المتفق عليه أن استخدام الرموز الأمنية للدخول على الخدمة يُشكل تعريضاً كافياً للعميل يحق للبنك أن يتصرف بموجبه عبر خدمة وطني أون لاين دون أن يتطلب ذلك أي تأكيداً إضافياً من العميل سواء كان كتابياً أو هاتفياً أو غير ذلك.
 ٥. أي طلبات دفع أو خدمات أخرى من خلال خدمة وطني أون لاين تم تنفيذها بمعرفة البنك أو يجري تنفيذها ستكون مُلزماً قطعياً للعميل سواء كانت صادرة عنه أو بالنيابة عنه، ويتحمل العميل وحده كافة المخاطر ذات الصلة والناجمة عن أي أخطاء في الإرسال أو سوء الفهم أو الغش من جانب العميل أو من جانب الغير.
 ٦. يخضع تنفيذ أي تحويل أو أي أمر من أوامر العميل الواردة من خلال وطني أون لاين لتوافر الأرصدة الكافية وكذلك العملة الصادرة بها الأمر بحساب العميل، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية كانت نظير عدم تنفيذه لتلك التعليمات.
 ٧. يُقر العميل بأحقية البنك في رفض تنفيذ أي أوامر أو تعليمات صادرة عنه أو تعليق أو إيقاف الخدمة في أي وقت وفقاً لتقدير البنك المطلق ودونما الحاجة لإبداء أي أسباب، ويُقر العميل أيضاً بان البنك لن يكون مسؤولاً عن أي خسائر أو أضرار أو فرص فائتة من أي نوع كان قد يتكبدها العميل أو أي طرف آخر نتيجة لهذا بعد إخطار العميل.
 ٨. سيكون البنك مسؤولاً عن تنفيذ تعليمات عملائه التي ترد إليه عن طريق خدمة وطني أون لاين قبل انتهاء مواعيد العمل المقررة داخلياً بين إدارته المختلفة (ما لم يكن هناك أي موانع أخرى تحول دون تنفيذها) ، و أي تعليمات ترد بعد انقضاء هذه المواعيد لن يتم تنفيذها إلا في يوم العمل التالي لورود هذه التعليمات و دون أدنى مسؤولية عن البنك.
 ٩. لا يحق للعميل بعد إصدار التعليمات سواء كانت أو بدون استخدام كلمة المرور أن يقوم بتعديل تلك التعليمات أو إلغائها ، و يتحمل وحده مسؤولية عدم الدقة في إصدار تلك التعليمات.
 ١٠. يحتفظ البنك بأحقية في تغيير و تعديل و إضافة أي شروط أو أحكام خاصة بالخدمة وفقاً لتقديره و مطلق إرادته و ذلك بعد إخطار العميل، كما يحق إنهاء خدمة وطني أون لاين بشكل عام ، و لن يتحمل البنك أي مسؤولية تجاهكم أو تجاه أي طرف ثالث من جراء هذه التغييرات وذلك بعد إخطار العميل من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.
 ١١. يقر العميل بعدم مسؤولية البنك أو تحمله أي تكاليف أو أعباء قد تحدث نتيجة أي خلل في أنظمة البنك الآلية أو أي مشاكل أو أعطال أو انقطاع الخدمة بشبكة الإنترنت/ شبكة الاتصالات أو أي أطراف أخرى ترتبط بأداء الخدمة.

١٢. لا يقدم البنك أي ضمانات من أي نوع كان سواء كانت (دون حصر) (ضمنية أو صريحة أو قانونية أو) تخص عدم التعدي على حقوق الغير أو حقوق الملكية أو القرصنة الآلية أو الخلو من فيروسات.

١٣. نصرح لكم بموجب توقيعنا أدناه خصم أي رسوم تخص الاشتراك في الخدمة/ رسوم سنوية/ أو أي رسوم إضافية أخرى، كما يحق لكم إجراء أي تعديلات وفقاً لتقديركم المطلق في هذه الرسوم بعد إخطارنا المسبق بها، و نوافق مسبقاً على الخصم علينا بموجب هذه التعديلات بعد إخطاره المسبق.

١٤. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن عدم سرعة إبلاغ مركز الاتصالات الـ (call center) الخاص بالبنك لإيقاف الخدمة فور فقد العميل كلمة السر الخاص بالخدمة أو أي استرابة بشأن سريتها أو فقد الجهاز المحمل عليه مفتاح الأمان (TOKEN)، كما يلتزم العميل بإخطار البنك فور تغيير أي معلومات أو بيانات خاصة به و ترتبط بالخدمة خلال فترة سريانها و قبل حلول الميعاد المقرر لتحديث البيانات

٣- تقدم خدمات IPN خدمات دفع لحظية على مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع.

يلتزم العميل بما يلي:

١. يفوض العميل البنك بإرسال تعليمات الدفع التي يقوم بها من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل إلي شبكة المدفوعات للحظية IPN.

٢. يجب على العميل الحفاظ على بيانات الحساب الخاص به، وأن يكون تحت سيطرته الشخصية في جميع الأوقات. وبناءً على ذلك يقوم العميل بتحمل المسؤولية منفرداً عن إضفاء أي معلومات أو بيانات خاصة به أو بأي من حساباته. و يتعهد العميل بإبلاغ البنك في حال فقدانه للرقم السري أو اشتباهه في أن بياناته السرية التي قد تؤدي إلي الإخلال بسلامة حساباته قد تم الاطلاع عليها من قبل الغير.

٣. يوافق العميل على أنه بمجرد قيامه بالضغط على «أوافق على هذه الشروط والأحكام» فإنه قد قام بتفعيل خدمة المدفوعات للحظية من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل علي الحساب الخاص به.

٤. يوافق العميل على أنه بمجرد قبول أوامر الدفع من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل ووفقاً لقواعد شبكة المدفوعات للحظية IPN ، سيتم تلقائياً إضافة / خصم تلك المبالغ المذكورة في أوامر الدفع. كما يوافق أنه بمجرد إتمام أوامر الخصم / الإضافة من خلال شبكة المدفوعات للحظية IPN تصبح هذه الأوامر بمثابة عملية إضافة / خصم مصرفية لا يمكن الرجوع فيها.

٥. يجب على العميل التأكد من بيانات المستفيد عند إجراء المعاملة من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل ، على سبيل المثال لا الحصر عنوان الدفع للحظي، رقم الهاتف المحمول، رقم بطاقات ميزة المدفوعة مقدماً، رقم الحساب الخاص بأي مستفيد .

٦. يقر العميل بمسؤوليته تجاه جميع المعاملات والأوامر التي يتم تنفيذها من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل طالما أن هذه المعاملات والأوامر صادرة من حساب العميل مستخدماً بيانات الاعتماد الخاصة بحسابه، وتعد الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل ودفاتر وسجلات شبكة المدفوعات للحظية IPN دليل قاطع في مواجهة العميل أو أي طرف ثالث.

٧. يلتزم العميل بقرءاء وفهم كافة التحذيرات الخاصة بأمن المعلومات التي يقوم البنك بإرسالها لعملائه عبر الرسائل النصية أو عبر نشرها علي القنوات الإلكترونية الخاصة به.

٨. يتعهد ويقر العميل بعدم الاشتراك في أي نشاط من الممكن أن يؤثر أو يعطل الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل أو شبكة المدفوعات للحظية IPN. وفي حالة إساءة استخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت / الخدمة المصرفية عبر الموبايل من قبل العميل، يكون للبنك الحق المطلق والمنفرد في اتخاذ الإجراء المناسب ضد العميل بما في ذلك حق البنك في طلب التعويضات القانونية المناسبة على نفقة العميل، وذلك طبقاً للقوانين المصرية ذات الصلة ولوائحها التنفيذية والتعليمات والقواعد الرقابية التي تحكم الخدمات التي يقوم البنك ومقدمي خدمات الدفع بتقديمها للعملاء من خلال شبكة المدفوعات للحظية ويتم تسوية النزاعات داخل جمهورية مصر العربية.

٩. يقر العميل بأن ملكية الخدمة المصرفية عبر الإنترنت والخدمة المصرفية عبر الموبايل بما في ذلك كافة حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة ترجع للبنك. وفي حالة حدوث أي انتهاك لهذه الشروط المذكورة، يحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المناسبة ضد العميل بالطرق التي يراها مناسبة وملأمة، بما في ذلك وليس حصراً الحق في تعطيل استخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت/ عبر الموبايل.

١٠. يتفهم العميل أن الخدمات المقدمة من البنك تتم وفقاً لقواعد ولوائح البنك المركزي المصري، والتي قد تخضع للتغيير من وقت لآخر ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري منفرداً. وأن أي تعديل في القانون أو تعليمات البنك المركزي المصري سينتج عنها تعديل لهذه الشروط والأحكام و ستعد جزءاً لا يتجزأ منها. وتصبح ملزمة للعميل في أي وقت.

٤- خدمة دفع الأموال باستخدام الهواتف النقالة (المحفظة الإلكترونية) :

١. يحتفظ البنك بحقه في مراجعة طلب العميل للاشتراك بالخدمة و الموافقة عليه من عدمه ، كما يحق له وفقاً لمطلق تقديره إيقاف الخدمة عن العميل أو إلغائها .. وذلك في حالة استخدامه للخدمة بالمخالفة لأي من شروط و أحكام استخدامها أو بالمخالفة لأي من القوانين و اللوائح السارية الصادرة بجمهورية مصر العربية.

٢. يرتبط حساب المحفظة بخط هاتف نقال واحد لأي من شبكات الهواتف النقالة بجمهورية مصر العربية ، و يجب أن يكون هذا الخط في حيازة العميل و على كامل مسؤوليته.

٣. يقتصر الحق في استخدام الخدمة أو الانتفاع بها على العميل وحده دون غيره، مع التزامه في جميع الأوقات بعدم السماح أو تمكين أي شخص آخر من استخدامها أو الانتفاع بها.

٤. يلتزم العميل بالمحافظة على رقمه السري و إبقائه في جميع الأوقات تحت سيطرته الشخصية ، و تبعاً لذلك سوف يكون العميل وحده مسؤولاً عن إضفاء أي من البيانات أو المعلومات المتعلقة به أو بأي من حساباته إذا كان ذلك الإضفاء ناشئاً عن خطأ أو تقصير أو إهمال في المحافظة على رقمه السري.

٥. يلتزم العميل بمسؤوليته عن جميع المعاملات وكافة العمليات التي تتم على حساب الهاتف النقال طالما أن تلك العمليات تمت من خلال رقم خط الهاتف النقال المرتبط بحساب المحفظة وباستخدام رقمه السري، وسوف تكون دفاتر البنك وسجلاته وأنظمتها الآلية حجة على العميل وعلى الكافة.
٦. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو أضرار قد تحدث للعميل بسبب سوء أو إساءة استخدام للخدمة أو نتيجة لأي خطأ يرتكبه عن عمد أو عن غير عمد أو نتيجة أي خلل قد يحدث للخدمة بسبب خطأ من جانبه أو لعدم كفاية رصيد حساب المحفظة أو لأي سبب آخر قد يكون للعميل دخل فيه، كما نتعهد لكم بموجب كتابنا هذا تعهداً غير قابل للإلغاء بتعويض البنك عن كافة الخسائر والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي قد يتكبدها البنك نتاج ذلك بما في ذلك الرسوم القضائية واتباع محاميه ومستشاريه.
٧. يكون البنك مسؤولاً عن كافة الخدمات المقدمة من جانب مقدمي خدمة الدفع وشركات الإسناد الخارجي إلا في حالات حدوث أية أعطال أو انقطاع بشبكة الإنترنت / الاتصالات / الهاتف النقال أو أية أحداث خارجة عن سيطرة البنك.
٨. لن يكون البنك مسؤولاً عن رفض أي جهة قبول الرصيد الإلكتروني كوسيلة سداد، كما أنه لن يكون مسؤولاً عن الخدمات أو المنتجات التي سوف يحصل عليها العميل في مقابل ذلك الرصيد، وأي شكوى من العميل في هذا الصدد يتعين عليه حلها مع الجهة المسؤولة مباشرة، وسوف يقتصر دور البنك في هذا الخصوص على إضافة أي مبلغ قد يسترده العميل إلى حساب المحفظة وذلك بعد حصول البنك على سند إضافة صادر بشكل صحيح.
٩. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن عدم سرعة إبلاغ مركز الاتصالات ال (call center) الخاص بالبنك لإيقاف الخدمة فور فقد العميل للهاتف النقال أو سرقة.
١٠. نصرح لكم بموجب توقيعنا أدناه خصم (رسوم الاشتراك في الخدمة/ الرسوم السنوية/ رسوم السحب والإيداع والتحويل/ أو رسوم أي خدمات إضافية أخرى تتيحها الخدمة) وذلك وفقاً للتعريف المصرفية المعلنة بفروع البنك وبالموقع الرسمي للبنك.
١١. يحق للبنك أن يوقف التعامل على جميع أرصدة العميل الإلكترونية في حالة اكتشاف البنك لأي تصرف أو أي محاولة قد يقوم بها العميل لانتهاك أو مخالفة قوانين أو لوائح مكافحة غسل الأموال حتى يتقدم العميل بتبرير مناسب ومقبول للبنك وذلك كله دون إدخال بحق البنك في اتخاذ كافة الإجراءات التي تفرضها عليه القوانين السارية والمطبقة في جمهورية مصر العربية.
١٢. نتعهد لكم بموجب توقيعنا هذا أن كافة التعليمات التي تقوم بإصدارها وكافة العمليات التي تقوم بإجرائها من خلال الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تقديم الخدمة كما لو كانت صادرة منا مباشرة وملزمة لنا ومنتجة لكافة أثارها القانونية.
١٣. العملة الوحيدة المستخدمة في تقديم الخدمة هي عملة الجنيه المصري.
١٤. نقر لكم بموجب توقيعنا أدناه بالموافقة على أن يقوم البنك بتقديم البيانات أو الإفصاح عن كل أو بعض المعلومات الخاصة بحسابنا/ حساباتنا لدى البنك إلى أي من وكلائه أو أي من الجهات التي تقدم له الخدمة الفنية أو المصرفية أو بعض الخدمات المتعلقة بتنفيذ الخدمة، ووفقاً لما يراه البنك مناسباً ولازماً في هذا الصدد.
١٥. يحتفظ البنك بالحق في تعديل أي شرط من شروط و/ أو أحكام استخدام الخدمة و سوف يصبح أي إنهاء أو تعديل أو تغيير نافذاً في حق العميل وملزماً له بعد إخطاره وفقاً للبند (١٠) الخاص بالمراسلات والإخطارات، وفي حالة عدم قبول العميل لأي من هذه التعديلات أو التغييرات يتعين عليه في موعد غايته ثلاثون يوماً من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التغيير أن يخطر البنك برغبته في إنهاء التعاقد وأن يتوقف فوراً عن إجراء أي عمليات وأن يتقدم للبنك بطلب لإقفال حساب/ حسابات الهواتف المحمولة وإجراء التسويات اللازمة بما في ذلك سداد ما قد يكون مستحقاً عليه واسترداد أي مبالغ متبقية له في رصيده.
١٦. يلتزم العميل بإخطار البنك فوراً في حالة تغيير أي معلومات أو بيانات خاصة به خلال فترة سريان الخدمة وقبل ميعاد تحديث البيانات.
١٧. يحق للبنك تغيير الحد الأقصى للسحب والدفعات والتحويل وأي عمليات خصم حسب ما يراه البنك مناسباً، و يلتزم بإخطار العميل وفقاً للبند (١٠) الخاص بالمراسلات والإخطارات.

٥- خدمات الرسائل البنكية (SMS):

١. يحتفظ بنك الكويت الوطني - مصر بحقه في قبول أو رفض طلب اشتراك العميل بالخدمة أو إيقافها في أي وقت من الأوقات مع بيان السبب للعميل.
٢. يجب على العميل إخطار البنك كتابياً وبشكل فوري في حالة تغيير أي من بياناته المرتبطة بالخدمة (رقم الهاتف المحمول)، ولا يعتبر البنك مسؤولاً عن أي أضرار ناشئة عن تأخر/ منع وصول الرسائل نتيجة عدم إخطار البنك بذلك.
٣. البنك غير مسؤول عن أية خلافات تنشأ بين العميل ومقدم خدمة الهاتف المحمول وذلك فيما لا يخص الخدمة المقدمة من جانب البنك، كما لا يضمن كفاءة الخدمة المقدمة عن طريق شبكة المحمول المشترك فيها العميل.

٦- الخدمة الهاتفية (IVR):

١. العميل مسؤول عن المحافظة على الرقم السري الذي يخصصه البنك لاستخدامه الشخصي، ولا يجوز له إفشاءه للغير وتكون كافة العمليات التي تتم بواسطة الخدمة الهاتفية ملزمة للعميل طالما كانت باستعمال الرقم السري الخاص به سواء كان ذلك بعلمه أو بدون علمه.
٢. يقع على عاتق العميل (أو من ينوب عنه قانوناً) إخطار البنك المتعاقد معه على الخدمة كتابياً في حالة رغبته إيقاف التعامل على الخدمة لعدم رغبته في استمرارها ولأي سبب من الأسباب المتعلقة بالإفلاس أو فقد الأهلية القانونية واتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية ضده أو ضد أي شخص من أصحاب الحسابات المشتركة أو لأي أسباب أخرى.
٣. بموجب التوقيع على طلب الاشتراك بالخدمة يفوض العميل البنك بخصم أي رسوم أو عمولات أو مصاريف على حساب/ حسابات العميل عن العمليات التي تتم بواسطة الخدمة الهاتفية.
٤. كافة العمليات التي تتم بواسطة الخدمة الهاتفية ملزمة للعميل وتحت مسؤوليته الكاملة، كما يكون البنك غير مسؤول عن أي خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة نتيجة عدم الالتزام بتعليمات العميل أو أحكام وشروط العقد في الظروف القهرية أو الخارجة عن إرادته أو في حالة وجود أعطال أو تلف أو إخفاق في آلات الخدمة الهاتفية أو خطوط الاتصال المخصصة للخدمة الهاتفية.

شروط حساب التوفير:

- يقبل بنك الكويت الوطني-مصر إيداع المبالغ في حساب التوفير بالجنه المصري أو الدولار الأمريكي أو العملات الأجنبية التي يحددها البنك.
- تعتبر قسائم الإيداعات في حساب التوفير بمثابة ايصالاً من البنك أما المسحوبات فتتم بموجب التوقيع بمعرفة صاحب الدفتر على إيصال السحب المعد لهذا الغرض بمعرفة البنك.
- لا يجوز سحب مبالغ من حساب التوفير إلا من صاحب الدفتر أو وكيله بموجب توكيل يقبله البنك وفي حالة وفاة صاحب الحساب لا ترد المبالغ المودعة إلا لورثته الشرعيين وبعد تقديم المستندات الدالة على ذلك كما لا يسمح لعديمي الأهلية بسحب كل أو بعض المبالغ المودعة في حساب التوفير باسمائهم إلا لمن يمثلهم قانوناً أو بتصريح من محكمة الأحوال الشخصية إذا لزم الأمر.
- تضاف العوائد إلى حساب التوفير أيما كان تاريخ فتحه عند نهاية الفترات التي يحددها البنك أو في تاريخ تصفية الحساب.
- للبنك الحق في أي وقت تعديل سعر العائد أو شروط هذا النظام بعد إخطار العميل وفقاً للبند (١٠) الخاص بالإخطارات والمراسلات ويعمل بالتعديلات اعتباراً من تاريخ إعلانها.
- للبنك الحق في أي وقت أن يخصم من حساب التوفير أية عمولات أو مصاريف أو مديونية مستحقة للبنك على صاحب حساب التوفير والمعلنة بتعريفه الخدمة المصرفية بفروع البنك والموقع الإلكتروني للبنك.
- يمكن الافتراض بضمان دفتر التوفير وبالشروط التي يحددها البنك.
- يخضع المودع لشروط هذا النظام دون تحفظ بمجرد توقيعه على استمارة فتح الحساب.
- تخضع كافة الشروط والأحكام عاليه للقانون المصري وفي حالة النزاع فان المحاكم المصرية هي جهة الاختصاص المعترف بها في نظر هذه النزاعات والفصل فيها على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

شروط فتح حساب جاري ذو عائد للأفراد:

- يتم احتساب العائد يومياً على رصيد الإقبال اليومي للحساب ويتم إضافته للحساب شهرياً.
- توقيع صاحب الحساب على نموذج فتح الحساب - الجاري ذو عائد- يفيد بمعرفته وموافقته على سعر العائد، المصاريف، والعمولات المطبقة على الحساب في تاريخ فتح الحساب.
- للبنك الحق في تعديل أي من الشروط الخاصة بالحساب في أي وقت بشرط اتباع طرق الاعلان واخطار العميل المسبق.

السمات والشروط الخاصة بحساب توفير الشباب:

- يقبل بنك الكويت الوطني - مصر إيداع في حساب توفير الشباب بالجنه المصري فقط.
- حساب توفير تم تصميمه خصيصاً للشباب من سن ١٦ حتى ٢١ سنة.
- يصرف العائد كل ٣ شهور على أدنى رصيد دائن خلال الشهر.
- للبنك الحق في تعديل أي من الشروط الخاصة بحساب توفير الشباب في أي وقت بشرط اتباع طرق الاعلان واخطار العميل المسبق.

السمات والشروط الخاصة بحساب توفير إكسترا:

يصرف العائد المطبق بالبنك كما يلي:-

- عائد ربع سنوي يتم احتسابه على أدنى رصيد دائن خلال الشهر ووفقاً للأسعار السارية والمعلن عنها بالفروع وعلى الموقع الإلكتروني للبنك ويضاف في اليوم الأول من الشهر التالي لنهاية الربع الذي تم احتساب العائد منه.
- بالإضافة الى عائد سنوي مُعلن عنه بالفروع وعلى الموقع الإلكتروني للبنك يضاف في بداية كل عام بناءً على أدنى رصيد دائن في كل ربع خلال العام السابق شريطة عدم انخفاض رصيد الحساب في كل ربع عن الحد الأدنى المعلن عنه أيضاً بالفروع والموقع الإلكتروني للبنك.
- يتم احتساب العائد اعتباراً من الشهر التالي لتاريخ تغذية الحساب.
- توقيع العميل على نموذج فتح حساب توفير إكسترا يفيد معرفته وموافقته على سعر العائد، المصاريف، المطبق في تاريخ الفتح بالإضافة الي العمولات والمصاريف المطبقة في توقيت الفتح.
- للبنك الحق في تعديل أي من الشروط الخاصة بحساب توفير إكسترا في أي وقت وذلك بعد اخطار العميل.

السمات والشروط الخاصة بشهادات الإيداع ذات العائد الثابت:

- الحد الأدنى لمبلغ الشهادة: ٥,٠٠٠ جنيه مصري ويمكن زيادة قيمة الشهادة بألف جنيه مصري ومضاعفتها.
- مدد الشهادات ٢ سنوات و ٤ سنوات و ٥ سنوات.
- معدل العائد ودورية صرف العائد: العائد ثابت طوال مدة الشهادة والتعديل في سعر العائد يسري على الإصدارات الجديدة فقط ويختلف العائد حسب دورية صرفه.
- تاريخ بدء احتساب العائد: اليوم التالي لتاريخ الشراء.

- الحد الأدنى للمدة التي يجوز بعدها الانسحاب من النظام: ٦ شهور.
 - للعميل الحق في طلب التخفيض أو الاسترداد الجزئي لقيمة الشهادات القائمة شريطة:
 - ألا يتم التخفيض أو الاسترداد إلا بانقضاء الفترة الزمنية للانسحاب المقررة بالشهادة المطلوب تخفيضها.
 - ألا تتعارض القيمة المتبقية بعد التخفيض أو الاسترداد مع الحد الأدنى المقرر لربط الشهادة.
 - أن يتم تطبيق كافة القواعد والنسب المئوية المنظمة للاسترداد بكل شهادة وفقاً لنوعها وعملتها.
- القواعد المنظمة للاسترداد قبل تاريخ الاستحقاق: يتم خصم نسبة من سعر العائد المطبق على الشهادات وفقاً لما يلي:

المدة	٣ سنوات	٤ سنوات	٥ سنوات
أقل من ٦ شهور	غير متاح	غير متاح	غير متاح
٧-١٢ شهر	معدل العائد ناقص ٦%	معدل العائد ناقص ٦%	معدل العائد ناقص ٦%
١٢-٢٤ شهر	معدل العائد ناقص ٥%	معدل العائد ناقص ٥%	معدل العائد ناقص ٥%
٢٥-٣٦ شهر	معدل العائد ناقص ٤%	معدل العائد ناقص ٤%	معدل العائد ناقص ٤%
٣٧-٤٨ شهر	-	معدل العائد ناقص ٣%	معدل العائد ناقص ٣%
٤٩-٦٠ شهر	-	-	معدل العائد ناقص ٣%

- من له حق الشراء: الأفراد الطبيعيين فقط وبدون حد أقصى.
- المزايا الأخرى: إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة بحد أدنى ٢٪ فوق سعر الشهادة المعلن أو اصدار بطاقات الائتمان.
- هذه الشهادة تخضع لشروط وأحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

السمات والشروط الخاصة بشهادات الإيداع ذات العائد الثابت ١٣,٥ ٪:

- الحد الأدنى لمبلغ الشهادة: ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ويمكن زيادة قيمة الشهادة بألف جنيه مصري ومضاعفتها.
 - مدة الشهادة ٣ سنوات.
 - دورية صرف العائد: يتم صرف العائد شهرياً.
 - معدل العائد: العائد ثابت طوال مدة الشهادة والتعديل في سعر العائد يسري على الإصدارات الجديدة فقط.
 - تاريخ بدء احتساب العائد: اليوم التالي لتاريخ الشراء.
 - الحد الأدنى للمدة التي يجوز بعدها الانسحاب من النظام: ٦ شهور
 - للعميل الحق في طلب التخفيض أو الاسترداد الجزئي لقيمة الشهادات القائمة شريطة:
 - ألا يتم التخفيض أو الاسترداد إلا بانقضاء الفترة الزمنية للانسحاب المقررة بالشهادة المطلوب تخفيضها.
 - ألا تتعارض القيمة المتبقية بعد التخفيض أو الاسترداد مع الحد الأدنى المقرر لربط الشهادة.
 - أن يتم تطبيق كافة القواعد والنسب المئوية المنظمة للاسترداد بكل شهادة وفقاً لنوعها وعملتها.
- القواعد المنظمة للاسترداد قبل تاريخ الاستحقاق: يتم خصم نسبة من سعر العائد المطبق على الشهادات وفقاً لما يلي:

المدة	٣ سنوات
أقل من ٦ شهور	غير متاح
٧-١٢ شهر	معدل العائد ناقص ٦%
١٢-٢٤ شهر	معدل العائد ناقص ٥%
٢٥-٣٦ شهر	معدل العائد ناقص ٤%

- من له حق الشراء: الأفراد الطبيعيين فقط وبدون حد أقصى.
- المزايا الأخرى: إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة بحد أدنى ٢٪ فوق سعر الشهادة المعلن أو اصدار بطاقات الائتمان.
- هذه الشهادة تخضع لشروط وأحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

السمات والشروط الخاصة بشهادات إيداع ذات العائد المتغير:

- الحد الأدنى لربط الشهادة: ١٠٠٠ جنيه مصري ومضاعفاتها وبدون حد أقصى
 - مدة الشهادة ٣ سنوات و ٥ سنوات
 - نوعية العائد متغير ويتحدد بعدها وفقاً لسعر الكوريدور للإيداع المعلن من البنك المركزي المصري.
 - معدل العائد ودورية صرفه:
 - ٣ سنوات:
 - عائد شهري: وفقاً لسعر الكوريدور للإيداع المعلن من قبل البنك المركزي المصري + ٠,٧٥٪
 - عائد كل ٣ شهور: وفقاً لسعر الكوريدور للإيداع المعلن من قبل البنك المركزي المصري + ٢٪
 - ٥ سنوات:
 - عائد شهري: وفقاً لسعر الكوريدور للإيداع المعلن من قبل البنك المركزي المصري + ٠,٢٥٪
 - عائد كل ٣ شهور: وفقاً لسعر الكوريدور للإيداع المعلن من قبل البنك المركزي المصري + ٠,٥٠٪
 - عائد كل ٦ شهور: وفقاً لسعر الكوريدور للإيداع المعلن من قبل البنك المركزي المصري + ٠,٧٥٪
 - تاريخ بدء احتساب العائد: اليوم التالي لتاريخ شراء الشهادة.
 - الحد الأدنى للمدة التي يجوز بعدها الانسحاب من النظام: ٦ شهور
 - للعميل الحق في طلب التخفيض أو الاسترداد الجزئي لقيمة الشهادات القائمة شريطة:
 - ألا يتم التخفيض أو الاسترداد إلا بإنقضاء الفترة الزمنية للانسحاب المقررة بالشهادة المطلوب تخفيضها.
 - ألا تتعارض القيمة المتبقية بعد التخفيض أو الاسترداد مع الحد الأدنى المقرر لربط الشهادة.
 - أن يتم تطبيق كافة القواعد والنسب المثوية المنظمة للاسترداد بكل شهادة وفقاً لنوعها وعملتها.
- القواعد المنظمة للاسترداد قبل تاريخ الاستحقاق: يتم خصم نسبة سعر العائد المطبق على الشهادات وفقاً لما يلي:

المدة	٣ سنوات	٥ سنوات
أقل من ٦ شهور	غير متاح	غير متاح
٧-١٢ شهر	١٤٪	٦٪
١٢-٢٤ شهر	١٢٪	٥٪
٢٥-٣٦ شهر	١٠٪	٤٪
٣٧-٤٨ شهر	-	٣٪
٤٩-٦٠ شهر	-	٢٪

- من له حق الشراء: الأفراد الطبيعيين فقط وبدون حد أقصى.
- المزايا الأخرى: إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة بحد أدنى ٢٪ فوق سعر الشهادة المعلن أو إصدار بطاقات الائتمان
- هذه الشهادة تخضع لشروط وأحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

السمات والشروط الأساسية بشهادات الادخار الدولارية ذات العائد الثابت:

- من له حق شراء الشهادة - الأفراد الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية وبدون حد أقصى.
- الحد الأدنى لمبلغ الشهادة - ١٠٠٠ دولار أمريكي ومضاعفاتها.
- مدة الشهادة - (ثلاث سنوات) ٣٦ شهر.
- نوعية العائد - عائد ثابت طوال مدة سريان الشهادة، والتعديل في سعر العائد يسري فقط على الاصدارات الجديدة في حالة وجود تعديلات.
- دورية صرف عائد الشهادة - ربع سنوي.
- تاريخ البدء في احتساب العائد من اليوم التالي لتاريخ ربط الشهادة.
- للعميل الحق في طلب التخفيض أو الاسترداد الجزئي لقيمة الشهادات القائمة شريطة:
- الا يتم الاسترداد الا بانقضاء الفترة الزمنية للانسحاب المقررة بالشهادة / الشهادات المطلوب استردادها (عام بعد تاريخ الاصدار).
- ألا تقل القيمة المتبقية بعد الاسترداد مع الحد الأدنى المقرر لقيمة الشهادات.

- يتم تطبيق كافة القواعد والنسب المئوية المنظمة قبل تاريخ الاستحقاق وفقاً للجدول الموضح أدناه حتى يتم خصم نسب الاسترداد من السعر العائد المطبق على الشهادة / الشهادات عن الفترة من تاريخ الربط حتى تاريخ الاسترداد .
- القواعد المنظمة للاسترداد قبل تاريخ الاستحقاق: يتم خصم نسبة من سعر العائد المطبق على الشهادات المشتراه وفقاً لما يلي:

مدة الأستحقاق	غرامة الإسترداد المقررة
العام الأول	غير مصرح بالإسترداد الكلي او الجزئي
العام الثاني	٣,٧٥٪
العام الثالث	٣,٥٠٪

- المزايا الممنوحة للعميل - يسمح للعميل الاقتراض بضمان الشهادة (بنفس العملة) بحد يصل إلى ٩٠٪ من قيمتها.
- هذه الشهادة تخضع لشروط وأحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

شروط إصدار واستخدام بطاقة ميزة المدفوعة مقدماً:

- يقوم البنك بالسماح باستخدام البطاقة داخل مصر في عمليات الشراء أو الحصول على الخدمات باستخدام نقاط البيع الإلكتروني POS أو من خلال شبكة الإنترنت ولكافة عمليات السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي وفقاً لحد البطاقة وكذلك الحدود المخصصة لكل عملية والتي يقرها البنك، وللبنك الحق في تعديل تلك الحدود من الأخر دون الرجوع لحامل البطاقة.
- للبنك الحق في إيقاف / إنهاء الإشتراك في النظام / الغاء / إضافة خدمات جديدة أو تعديل حدود الشحن أو عدد مرات الشحن وطبقاً لسياسات البنك المركزي دون الرجوع لحامل البطاقة وليس له الحق في الاعتراض على ذلك.
- حامل البطاقة مسؤول قانوناً عن كافة العمليات التي تتم باستخدام البطاقة على أن يكون استخدامها في الأغراض الشخصية فقط.
- يحق للبنك في أي وقت وبمطلق تقديره أن يتنازل عن أو يحيل أو يبيع لأي طرف آخر بأى طريقة كانت وبصفة كلية أو جزئية إيان من حقوقه في هذا المنتج دون حاجة لموافقة حامل البطاقة.
- يحق للبنك إبلاغ أي طرف آخر بأية بيانات تتعلق بحامل البطاقة وفقاً لما يراه البنك مناسباً .
- البنك غير مسؤول عن أي من الأعطال الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي أو الأعطال الميكانيكية أو خلو ماكينة الصراف الآلي من النقود أو من أي سبب آخر أياً كان نوعه، ولا يجوز لحامل البطاقة الرجوع على البنك بأي مطالبات في هذا الخصوص.
- العمليات التي تتم باستخدام البطاقة متوقفة على مبلغ الرصيد المتاح لها وقت الاستخدام ولا يجوز تجاوز هذا الرصيد، وفي حالة تجاوزه للبنك الحق في اتخاذ كافة الإجراءات لاستيفاء كامل المديونية وما يستحق عنها من غرامات ومصارييف.
- جميع القيود التي يثبتها البنك سواء كانت خصم أو إضافة تكون صحيحة، وليس لحامل البطاقة الحق في الاعتراض عليها، وللبنك الحق في إثبات تلك القيود بكافة طرق الإثبات.
- تقوم آلة الصراف الآلي بسحب البطاقة وتجميد الرصيد تلقائياً في حالة إجراء ثلاثة محاولات متتالية خاطئة في ادخال الرقم السري، أو احتجاز البطاقة في حالة عدم سحب البطاقة من آلة الصراف الآلي بعد انتهاء العملية بالفترة الزمنية المحددة، ويتقدم العميل بطلب إصدار بطاقة جديدة ويتحمل جميع المصروفات الخاصة بها .
- يلتزم حامل البطاقة باخطار البنك في حالة تغيير أي من البيانات المثبتة بطلب الحصول على البطاقة.
- يتعهد حامل البطاقة بعدم الإفصاح عن الرقم السري أو تدوينه على البطاقة نفسها وفي حالة حصول أي طرف آخر على الرقم السري يعتبر هذا تصريح لهذا الشخص باستخدام البطاقة وبدون أي مسؤولية على البنك من أي نوع.
- في حالة فقدان أو سرقة البطاقة أو اكتشاف الرقم السري يلتزم حامل البطاقة بإبلاغ البنك بشكل رسمي حتى يتسنى للبنك إلغاؤها، ولن يكون البنك مسؤولاً عن استخدام البطاقة بواسطة الغير حتى ساعة الاخطار أو في حالة عدم الاخطار.
- في حالة حدوث أي نزاع بين حامل البطاقة والبنك يتم عرض هذا النزاع على القضاء وتكون السجلات والمستندات والبيانات المدونة على الوسائط المغنطة هي وسيلة الإثبات.
- يعتبر العميل مسؤولاً ومسؤولية تامة عن العمليات التي يقوم بها عن طريق استخدام شبكة الإنترنت.
- (تشمل تأمين الحاسب الآلي المستخدم بأنظمة مكافحة الاختراق والتجسس ومقاومة الفيروسات وتحديثها) والبنك ليس عليه أدنى مسؤولية عنها .
- تخضع هذه الاتفاقية لقوانين جمهورية مصر العربية، وأي نزاع ينشأ بخصوص تنفيذها أو تفسيرها أو تطبيقها يكون الاختصاص فيه لمحاكم القاهرة بجميع درجاتها .
- تم الاطلاع على لائحة العمولات والمصارييف الخاصة بالبطاقة المطلوبة والتي يحق للبنك تعديلها في أي وقت بعد اخطار العميل.
- ملكية البطاقة: تظل البطاقة في جميع الأوقات ملكاً لبنك الكويت الوطني - مصر وسوف يقوم حامل البطاقة بتسليمها إلى البنك فوراً عند الطلب.
- يوافق طالب إصدار البطاقة على خصم قيمة مصارييف الإصدار ورسوم التجديد السنوية من حساب البطاقة طرف البنك وفقاً للأسعار المحددة للخدمة في ذلك الوقت ولا يحق لطالب الإصدار الاعتراض عليها .

- يتعهد صاحب البطاقة بالتوقيع على قسائم البيع لدى التاجر بتوقيع مطابق لتوقيعه المثبت على ظهر البطاقة مع احتفاظه بصورة منها وفى كل الأحوال يعتبر التوقيع مقبولاً لدى البنك متى كانت بيانات البطاقة مثبتة على القسيمة وكذا فى حالة عدم ضرورة أو عدم قيام صاحب البطاقة بالتوقيع تعتبر القسيمة مقبولة لدى البنك متى كانت بيانات البطاقة مثبتة على القسيمة أو تم تسجيل البطاقة إلكترونياً عن طريق الآلة التى تعامل بها.
- يقر حامل البطاقة بأن جميع كشوف الحسابات الصادرة على بطاقتهم تعتبر صحيحة ونافذة (فى حالة طلب العميل لكشف حساب).
- يحتفظ البنك بحقه فى إلغاء أو تعديل أى من هذه الشروط والأحكام فى أى وقت ويتم إخطار العملاء بواسطة البريد العادي أو الإلكتروني على عناوينهم المذكورة بسجلات البنك أو عن طريق الرسائل النصية القصيرة SMS ويعد استخدام الخدمات بعد الإخطار بمثابة موافقة من العميل على التعديل الذى تم إخطاره به ولا يجوز الاعتراض عليه أو منازعته.
- يقوم البنك بإخطار و ابلاغ العميل عند حدوث أى أحداث طارئة و التى من شأنها أن تؤثر على سير العمل فى البنك و ذلك وفقاً لاجراءات البنك و القواعد المنظمة لذلك.
- فى حالة وجود أى شكوى أو استفسار او طلب خدمة مثل (تفعيل البطاقة ، إيقافها، إعادة تشغيلها أو أى خدمات أخرى) برجاء الاتصال على الرقم المختصر للبنك ١٩٣٣٦.
- فى حالة إنهاء عمل النظام من قبل البنك أو فى أى أحوال أخرى ينتج عنها توقف تقديم الخدمة، يلتزم البنك بالوفاء بتعهداته قبل مُستخدمى البطاقات بما فى ذلك القيام بإسترداد الرصيد المتبقى بالبطاقات طبقاً للشروط الواردة فى العقد بين البنك ومُستخدم البطاقة وفى أسرع وقت ممكن.